E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2001/36
20 February 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان بشأن الحالة في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا- مقدمة	١-٢	٢
ثانيا- الإجراءات الأخرى التي اتخذتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان.....	٣-١١	٢
ثالثا- المعلومات المقدمة من حكومة الاتحاد الروسي.....	١٢-٣٣	٥
رابعا- المعلومات الواردة من المنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها وغيرها من المنظمات	٣٤-٤٢	١١
خامسا- الاستنتاجات.....	٤٣-٤٩	١٨

أولا- مقدمة

١- اعتمدت لجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين القرار ٢٠٠٠/٥٨ المؤرخ في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بشأن الحالة في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي. وقد صوت الوفد الروسي ضد هذا القرار وأعلن أن تعاونه مع الهيئات والآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي لن يكون مرتبطا بذلك القرار. وطلبت اللجنة إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم إليها في دورتها السابعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ القرار وأن تبقي اللجنة والجمعية العامة، حسب الاقتضاء، على علم بما يستجد من تطورات في هذا الشأن.

٢- وقد قامت المفوضة السامية باطلاع لجنة حقوق الإنسان في دورتها غير الرسمية التي عقدت ليوم واحد في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وكذلك اللجنة الثالثة للجمعية العامة المجتمعة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، على ما استجد من تطورات فيما يتعلق بتنفيذ القرار والاتصالات التي أجرتها مع حكومة الاتحاد الروسي. ويقدم هذا التقرير ملخصا للمعلومات التي وردت من الحكومة، فضلا عن معلومات بشأن الأنشطة المضطلع بها من قبل المفوضية السامية لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية.

ثانيا- الإجراءات الأخرى التي اتخذتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان

٣- قدمت المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين تقريرا عن الزيارة التي قامت بها إلى الاتحاد الروسي، بما فيه الشيشان والمنطقة المجاورة، خلال الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وأجرت المفوضة السامية منذ قيامها بهذه الزيارة اتصالات متكررة مع حكومة الاتحاد الروسي. وقد طلبت معلومات من السلطات الروسية فيما يتصل بمختلف جوانب تنفيذ القرار ٢٠٠٠/٥٨. وردا على هذا الطلب، تلقت المفوضة السامية رسائل من وزير الخارجية ومواد إعلامية (أحدثها مؤرخ في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١) وتقارير من مكتب الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي المعني بتعزيز حقوق الإنسان والحقوق والحريات المدنية في جمهورية الشيشان، وهو مكتب يرأسه السيد فلاديمير كالامانوف.

٤- وقد تناولت المفوضة السامية، ضمن ما تناولته، في مراسلاتها واجتماعاتها مع المسؤولين الروس الشواغل التالية: الخسائر في الأرواح والإصابات الجسيمة؛ والمزاعم المستمرة التي تشير إلى حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من قبل قوات الجيش والأمن الاتحادية؛ والزيارات إلى الشيشان في إطار الآليات الخاصة التابعة للجنة حقوق الإنسان؛ وتقديم المساعدة الإنسانية الدولية للشيشانيين في الجمهوريات الروسية المجاورة؛ وإمكانية وصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى مرافق الاحتجاز في الشيشان وغيرها من المناطق في الاتحاد الروسي حيث يحتجز مواطنون شيشانيون؛ ومتابعة الشكاوى المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عدد الدعاوى الجنائية

المقامة، وتحديد التهم الموجهة والحوادث التي وقعت؛ وكفالة المحاكمة العادلة للشيشانيين المحتجزين؛ والحقوق الاجتماعية والاقتصادية للشعب الشيشاني، بما في ذلك الأشخاص المشردون داخليا؛ والأوضاع الإنسانية الخطيرة السائدة في أنغوشيا وداغستان بالنظر إلى وجود أعداد كبيرة من الأشخاص المشردين داخليا. وترد أدناه في الفقرات من ١٢ إلى ٣٣ المعلومات التي وردت من الحكومة.

٥- وقد طلبت لجنة حقوق الإنسان من السلطات الروسية، في قرارها ٢٠٠٠/٥٨، إجراء تحقيقات مستقلة في انتهاكات حقوق الإنسان التي يزعم حدوثها في الشيشان. وقامت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتزويد الحكومة بمجموعة المعايير الدولية الأساسية، وغيرها من الوثائق ذات الصلة بهذا الإجراء.

٦- وردا على استفسارات المفوضة السامية، قدمت الحكومة معلومات عن عدد الدعاوى الجنائية المقامة والتهم الموجهة من قبل الادعاء العسكري في ما يتصل بجرائم يزعم أن القوات العسكرية ارتكبتها ضد المدنيين في الشيشان (انظر الفقرتين ١٧ و٢٤ أدناه). ولم ترد معلومات مماثلة في ما يتعلق بالانتهاكات التي يزعم ارتكابها من قبل القوات التابعة لوزارة الداخلية وقوات الميليشيا التي تندرج في نطاق مسؤولية الادعاء المدني.

٧- ومنذ الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، تبادلت المفوضة السامية لحقوق الإنسان معلومات فيما يتصل بالشيشان مع الوكالات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية. ويرد في الفقرات من ٣٤ إلى ٣٨ أدناه ملخص للمعلومات المقدمة من هذه المنظمات.

٨- ولقد طلبت لجنة حقوق الإنسان من المقررين الخاصين المعنيين والأفرقة العاملة التابعة لها، أي المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأشخاص المشردين داخليا، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، القيام ببعثات إلى جمهورية الشيشان والجمهوريات المجاورة، وطلبت منهم أن يقدموا تقارير إلى اللجنة وإلى الجمعية العامة. واتخذت حكومة الاتحاد الروسي موقفا مفاده أن الاستجابة لطلبات القيام بزيارات إلى الشيشان وإلى المنطقة لن تكون ممكنة إلا ضمن الإطار العام للولايات المسندة إلى الآليات الخاصة ودون ربط هذه الزيارات بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٠/٥٨.

٩- وما برحت المفوضة السامية لحقوق الإنسان تجري اتصالات مع حكومة الاتحاد الروسي بغية تيسير القيام بهذه الزيارات. وقد وجهت السلطات الروسية دعوة إلى المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصرع المسلح لزيارة منطقة شمال القوقاز في الاتحاد الروسي. وقد طلب كل من المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات

موجـــزة أو الإعدام التعسفي، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأشخاص المشردين داخليا، القيام بزيارات إلى المنطقة ولكنهم لم يتلقوا دعوات. وطلبت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والمقرر الخاص المعني بمسألة الـــتعذيب القيام ببعثة مشتركة. وطلبت من السلطات الروسية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أن توضح أسباب عدم توجيه دعوة إلى المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وعدم تيسير القيام بزيارة مشتركة.

١٠- وفي التقارير المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان[١] من قبل المقررين والممثلين الخاصين وفقا لولاية كل منهم، تـــرد معـــلومات مفصلة فيما يتعلق بما قدموه من طلبات للقيام بزيارات وما أجروه من اتصالات بصدد حالات محـــددة، بالإضافة إلى الردود الواردة من حكومة الاتحاد الروسي. فقد وجه المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب استفســـارات بشأن ٦١ حالة فردية وتلقى ردودا بصدد سبع حالات. ووجه المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خـــارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي استفسارات بشأن ٩٨ حالة فردية، بما فيها سبع حـــالات تتعلق بأشخاص لم تحدد أسماؤهم، وتلقى ردودا بصدد ثلاث حالات. ووجه المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير استفسارات بشأن ثلاث حالات فردية وتلقى ردودا بصددها جميعا. أما المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة فقد وجهت استفسارات بشأن حالتين فرديتين وتلقت ردا على هذه الاستفسارات. ووجه إلى الســـلطات الروســـية في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٠ نداء عاجل مشترك من قبل المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، والمقـــررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بحـــالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، وذلك فيما يتصل بحالة حقوق الإنسان في الشيشان بصورة عامة، وبمعسكرات "الفرز" بصورة خاصة. ولم يرد أي رد في هذا الخصوص.

١١- وتواصـــل حكومة الاتحاد الروسي تعاونها مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مجالات أخرى. ففي أيـــلول/سبتمبر ٢٠٠٠، عقد في موسكو اجتماع للخبراء بشأن حالة ومستقبل حقوق الإنسان في روسيا. ولقد استهل هذا الاجتماع مشروعا للتعاون التقني مدته ثلاث سنوات قامت المفوضة السامية بالتوقيع عليه في موسكو مع وزارة الخارجية الروسية في حزيران/يونيه ١٩٩٩. ويجري تمويل هذا المشروع من صندوق التبرعات للتعاون التقني التابع للمفوضية، وهو يهدف إلى تقديم الدعم لأغراض تنمية القدرات والموارد المتصلة بالتثقيف في ميدان حقـــوق الإنسان. ويشتمل المشروع على تعزيز شبكة وطنية من المنظمات التي تعمل في هذا الميدان. وسيشارك مدرسون وطلاب وأساتذة تربية في مسابقات إقليمية ووطنية للطلاب. وستشتمل الأنشطة الأخرى على تدريب المدربين، وتقديم منح للتدرب الداخلي، ونشر المعلومات بواسطة شبكة الإنترنت، والبرامج التلفزيونية والصحف التربوية، وتوفير المنشورات الأساسية المتصلة بحقوق الإنسان لمكتبات مؤسسات التعليم العالي وللهيئات القضائية والتشريعية والتنفيذية، وللمنظمات غير الحكومية على المستويين الوطني والإقليمي.

ثالثا- المعلومات المقدمة من حكومة الاتحاد الروسي

١٢- استجابة لطلبات موجهة من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وردت رسائل خطية من وزارة خارجية الاتحاد الروسي في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٠ و١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ و٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وبالإضافة إلى ذلك، أرسل الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي المعني بتعزيز حقوق الإنسان والحقوق والحريات المدنية في جمهورية الشيشان، السيد ف. كالامانوف، تقريرين مؤقتين صادرين في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وتقريرا سنويا صادرا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وترد في هذا الفرع تفاصيل المعلومات المقدمة في الرسائل المذكورة أعلاه.

١٣- تؤكد حكومة الاتحاد الروسي من جديد أنها مستعدة لمواصلة المشاركة في حوار بناء وصريح ومسؤول فضلا عن التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والآليات الخاصة التابعة للجنة حقوق الإنسان فيما يتصل بكافة جوانب حماية حقوق وحريات الفرد، وحماية الأقليات القومية، ونشر المعلومات والثقافة في ميدان حقوق الإنسان. وهذا ينطبق أيضا على الحالة في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي.

١٤- وتفيد السلطات الروسية بأنها لم تعد تقوم بعمليات عسكرية واسعة النطاق في الشيشان. وهي تشير إلى أن السيد ف. ف. بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، قرر في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ إجراء تخفيض كبير في حجم التشكيلات العسكرية في جمهورية الشيشان. كما تذكر السلطات الروسية أن الجهود الرئيسية للسلطات الاتحادية والمحلية أصبحت تنصب الآن على ترسيخ هياكل السلطة المحلية والنظام القضائي، واستعادة الشرعية وسيادة القانون، وإعادة بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، وصون الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتشير الحكومة إلى أن المبدأ الأساسي للقيادة الروسية هو أن "المسألة الشيشانية" لا يمكن أن تحل إلا بالوسائل السياسية.

١٥- بيد أن السلطات الروسية توضح أن الحالة في جمهورية الشيشان لا تزال متوترة. وهي تلاحظ أن ما تبقى من المقاتلين يواصلون شن الهجمات الإرهابية وزرع الألغام واختطاف الناس. وتذكر السلطات الروسية أن الاعتداءات الإرهابية التي حدثت مؤخرا تدل على أن المقاتلين قد غيروا أساليبهم القتالية فبدأوا الآن يمارسون عمليات تخويف لسكان جمهورية الشيشان من خلال التركيز على المدنيين وأفراد السلطات المحلية والقادة الدينيين المسلمين. وتشير المعلومات التي قدمتها وزارة الداخلية الروسية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، إلى أن ٢٧ فردا من العاملين في الإدارة الشيشانية قتلوا وأصيب ٨٠ بجروح خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وعلاوة على ذلك، تفيد السلطات الروسية بأن المقاتلين الشيشان قاموا في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ باختطاف ك. غلوك، وهو من أعضاء المنظمة غير الحكومية الدولية المعروفة باسم أطباء بلا حدود[٢].

١٦- وتشير سلطات الاتحاد الروسي إلى أن الهدف الرئيسي للانفصاليين هو زعزعة الاستقرار في جمهورية الشيشان وتقويض عملية المصالحة الوطنية. وتلاحظ السلطات الروسية أن الهدف ذا الأولوية للقوات المسلحة المشتركة في منطقة شمال القوقاز، في ظل الأوضاع الراهنة، هو ضمان سلامة السكان المدنيين في جمهورية الشيشان وتمكينهم من ممارسة أنشطتهم اليومية الاعتيادية. وتذكر سلطات الاتحاد الروسي أنها قد انتهجت في السنة الماضية سياسة هادفة ومتقنة التخطيط في سياق جهودها الرامية إلى حماية حقوق الإنسان والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان أيا كان مرتكبوها. وأوضحت السلطات الروسية أن إثبات الحقيقة في حالات انتهاكات حقوق الإنسان في الشيشان وإحالة الجناة إلى القضاء هما من مسؤوليات مكتب المدعي العام للاتحاد الروسي وإحدى الإدارات التابعة له، أي مكتب المدعي العام العسكري.

١٧- وتفيد السلطات الروسية بأن الهيئات التابعة لمكتب المدعي العام العسكري تنظر حاليا في ٧٤٠ حالة من الجرائم المرتكبة من قبل أفراد في القوات العسكرية، بما فيها ٣٥ جريمة ارتكبت ضد السكان المحليين. وتوضح السلطات الروسية أنه من مجموع هذه الجرائم، هناك ١٢ حالة قتل، وحالة وفاة واحدة ناجمة عن الإهمال، وست حالات تتعلق بسرقة الممتلكات، وحالتا بلطجة، وحالتا إخلال بالقواعد التي تنظم استخدام الأسلحة، وست حالات إخلال بالقواعد المنظمة لاستخدام المركبات العسكرية والخاصة، وست حالات تتعلق بوفاة مواطنين نتيجة لعمليات القصف الجوي والمدفعي. وتلاحظ السلطات الروسية أن دعاوى جنائية قد أقيمت فيما يتصل بوفاة مواطنين من قريتي آلدي والخان - يورت ومن قضائي مكنسكايا وتشرديناياً. وتشير السلطات إلى أن التحقيقات في هذه الحالات ما زالت مستمرة. كما تشير إلى أن التحقيقات في ثماني حالات جنائية قد اختتمت وأحيلت إلى المحكمة.

١٨- وتوضح حكومة الاتحاد الروسي بأن محققي النيابة في مختلف أقضية وبلدان جمهورية الشيشان يحققون في ٩٤٦ حالة جنائية عامة. وهذه تشتمل على جرائم مرتكبة ضد حياة وصحة المواطنين، وضد حرية الفرد وشرفه وكرامته، وضد أمن المجتمع. وقد انتهى المحققون من التحقيق في ٧١٤ حالة جنائية. ومن هذا المجموع، أحيلت ٥٥ حالة إلى المحكمة، بما فيها تسع حالات قتل، و٣٧ حالة تتعلق بقضايا جنائية أخرى، كما أحيلت ١٧٦ حالة إلى هيئات أخرى لمواصلة التحقيق فيها. وتشير السلطات إلى أن التحقيقات التي أجريت قد خلصت إلى ما يلي: (أ) إن المشتبه بهم في ٣٩ حالة فارون من وجه العدالة؛ و(ب) إن المشتبه به في إحدى الحالات موجود في المستشفى؛ و(ج) عدم إمكانية العثور على المشتبه بهم في ٣١١ حالة. ولا يزال التحقيق مستمرا بصدد ٢٣٢ حالة إجرامية منها ١٨٥ حالة قتل.

١٩- وتفيد الحكومة بإن عملية إصلاح نظام المحاكم في جمهورية الشيشان قد قطعت شوطا طويلا. وهي تشير إلى أنه قد تم تعيين ما مجموعه ٢٧ قاضيا اتحاديا جميعهم يحملون الجنسية الشيشانية وأنه تم تنظيم هيئة المحكمة

العـــليا لجمهورية الشيشان. وتلاحظ الحكومة أن مواصلة تعزيز الهيئات القضائية لجمهورية الشيشان تتسم بأهمية قصوى في تعزيز النظام الدستوري وحماية حقوق الإنسان.

٢٠- وتشـــير الحكومـــة إلى أن الممـــثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي المعني بتعزيز حقوق الإنسان والحقوق والحريات المدنية في جمهورية الشيشان، السيد ف. أ. كلامانوف، يواصل الاضطلاع بدور هام في عملية التحقيق في انـــتهاكات حقوق الإنسان. وتلاحظ السلطات أن هذه الآلية قد أثبتت، كما يرى الخبراء الروس والدوليون، قيمـــتها وفعاليتها خلال السنة الماضية. وتفيد السلطات بأن ما يزيد عن ٠٠٠ ١٢ شـــخص قد تظلموا (منهم ٥ ٤٨٥ شخصا قدموا تظلمات كتابية) لدى مكتب الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي منذ إنشاء هذا المكتب. ولقـــد أولى المكـــتب اهـــتماما خاصـــا لاستعادة نظام المحاكم وعمل نقابة المحامين في الشيشان، وحماية حقوق الأشـــخاص الذيـــن أجـــبروا عـــلى مغادرة أماكن إقامتهم، وحماية حق المواطنين في حرية التنقل، والبحث عن المفقوديـــن، ورصـــد الامتثال للتشريعات الروسية والقانون الدولي الإنساني من قبل القوات العسكرية، وتطوير الهياكل الأساسية الاجتماعية.

٢١- وتفيـــد السلطات الروسية بأنها اتخذت ترتيبات لتأمين وجود دولي دائم في الشيشان. وهي تشير إلى أن هناك ثلاثة خبراء من مجلس أوروبا يعملون منذ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وعلى أساس التناوب في مكتب الممثل الخـــاص. وقد انقضى أجل الاتفاق الذي يستند إليه وجود هؤلاء الخبراء في الشيشان في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وتم تمديد العمل به لمدة ستة أشهر أخرى.

٢٢- وتم إنشاء لجنة حكومية وطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وضمان احترام حقوق الإنسان في جمهوريـــة الشيشان، وهي لجنة يرأسها السيد ب. ف. كراشيننكوف، وهو عضو في مجلس النواب (الدوما) في الجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي. وتشير السلطات الروسية إلى أنه قد استعين في إنشاء هذه اللجنة بالخبرة الدولية في هـــذا المجال، بما في ذلك الوثائق التي قدمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وتلاحظ السلطات الروسية أن هذه اللجنة الوطنية تقيم، في اضطلاعها بأنشطتها، اتصالات مع الهيئات الروسية المكلفة بإنفاذ القانون ومع المحاكم ولكنها تعمل بصورة مستقلة من خلال المنظمات العامة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية. كما تلاحظ السلطات الروسية أن اللجنة قد أقامت مثلا صلات وثيقة مع منظمات روسية وأجنبية معنية بحقوق الإنسان ومع الشيشانيين المشـــتتين في موسكو وغيرها من مناطق روسيا. ويقيم أعضاء اللجنة اتصالات منتظمة مع الهيئات الدبلوماسية، ومجـــلس أوروبـــا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتلاحظ السلطات الروسية أن اللجنة قد أنشأت مكاتب لاستقبال الجمهور في تسعة أقضية في الشيشان وثلاثة في أنغوشيا وموسكو. وتفيد المعلومات الواردة بأن اللجنة تتابع التحقيقات التي يجريها المدعي العام للاتحاد الروسي في نحو ٠٠ ٣ حالة من حالات انتهاك حقوق الإنسان.

٢٣- وتشير السلطات الروسية إلى أنه في إطار خطة الحكومة الرامية إلى تطوير التعاون مع الآليات الخاصة للجنة حقوق الإنسان، وجهت دعوة إلى ر. كوماراسوامي، المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، والسيد أ. أوتونو الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والصراع المسلح، للقيام بزيارة إلى روسيا، بما في ذلك منطقة شمال القوقاز. وتلاحظ السلطات الروسية، كما سبق لها أن أعلنته في عدد من المناسبات، أن القيام بمثل هذه الزيارات من قبل المقررين الخاصين ليس ممكنا إلا على أساس الولاية العامة المسندة إلى كل منهم، وأن هذه الزيارات لا تتصل بأي حال من الأحوال بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٠/٥٨. كما تشير السلطات الروسية إلى أنها ترد بصورة منتظمة ودون أي تأخير على الأسئلة التي يثيرها المقررون الخاصون التابعون للجنة حقوق الإنسان فيما يتصل بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في جمهورية الشيشان. وتلاحظ السلطات أنها تلقت في السنة الماضية ما يزيد عن ٢٠ استفسارا وأنه تم تقديم ردود على جميع هذه الاستفسارات تقريبا إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وتوضح السلطات الروسية أن الهيئات المكلفة بإنفاذ القوانين في الاتحاد الروسي تواصل التحقيقات التي تجريها فيما يتعلق بالأسئلة القليلة المتبقية.

٢٤- وتفيد السلطات الروسية بأنه تم إنشاء نظام لنقل المساعدات الروسية والدولية وتوزيعها على سكان منطقة شمال القوقاز. وهي توضح أن روسيا تتعاون بنشاط مع الوكالات الإنسانية الدولية، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي. وعلاوة على ذلك، تلاحظ السلطات الروسية أنه يوجد حاليا، وفقا لمعلومات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نحو ٤٠ منظمة من المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني في هذه المنطقة. ويشير الاتحاد الروسي إلى أن السلطات الاتحادية تكفل وصول المنظمات الإنسانية إلى السكان الذين يحتاجون إلى مساعدتها وأن إمكانية وصول هذه المنظمات إلى هؤلاء السكان لا تقيد إلا في حالات قليلة ولأسباب تتعلق بسلامة أفرادها. وتلاحظ السلطات الروسية أن السيدة س. أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، قد زارت روسيا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ من أجل متابعة الحوار حول المسائل الإنسانية.

٢٥- وتلاحظ السلطات الروسية أنه في أعقاب قيام الإرهابيين باختطاف ك. غلوك (انظر الفقرة ١٥ أعلاه)، عمدت الوكالات الإنسانية والأغلبية الساحقة من المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني إلى تعليق عملياتها المتصلة بتقديم المساعدة الإنسانية لسكان جمهورية الشيشان. ويشير الاتحاد الروسي إلى أنه يعمل على وضع ترتيبات لضمان تمكين هذه الوكالات والمنظمات من استئناف أنشطتها في الشيشان.

٢٦- وتشير الحكومة إلى أنها قد أثبتت مرة أخرى استعدادها لمواصلة تعاونها مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن المشكلة الشيشانية على أساس المصالح والمتطلبات المشروعة للسلطات الاتحادية. وتلاحظ الحكومة أنه

تم التوصـــل إلى اتفـــاق بشأن مركز أعضاء فريق المساعدة في الشيشان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتتواصل عملية التفاوض حول ما تبقى من جوانب التعاون مع فريق المساعدة هذا.

٢٧- وتوضح المعلومات الواردة من السلطات الروسية أنه بالاستناد إلى اتفاق تم التوصل إليه بين السيد أ. س. ايفانوف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، والسيد ج. كيللينبرغر، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في تبادل للرسائل بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، تتاح لموظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر إمكانية الوصول إلى جميـــع الأشـــخاص المحـــتجزين من قبل السلطات الاتحادية فيما يتصل بعمليات مكافحة الإرهاب في جمهورية الشيشان. وتفيد السلطات الروسية بأن إمكانية الوصول هذه تتاح لموظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جميع مراحل احتجاز هؤلاء الأشخاص وبصرف النظر عن الأماكن التي يحتجزون فيها، أي ليس في الشيشان فحسب وإنما أيضا في سائر مناطق روسيا. وتشير السلطات الروسية إلى أن مسؤولي اللجنة الدولية للصليب الأحمر يقومون بـــزيارة هؤلاء الأشخاص على أساس القواعد المحددة من قبل هذه المنظمة. وتشير المعلومات المقدمة من الإدارة المركـــزية الروسية لتنفيذ الأحكام التابعة لوزارة العدل في الاتحاد الروسي إلى أن الزيارات التي قام بها خلال عام ٢٠٠٠ مندوبو الصليب الأحمر إلى مؤسسات نظام العقوبة الجنائية قد أسفرت عن اتخاذ تدابير ملموسة لتحسين أوضاع احتجاز السجناء وخدمات الرعاية الطبية المتاحة لهم واتصالهم بأقاربهم. وتشير السلطات إلى أن الاتفاق المعقود بين روسيا واللجنة الدولية للصليب الأحمر قد مدد في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ لمدة ستة أشهر.

٢٨- وتفيـــد السلطات الروسية بأن الجمهور يركز على مسألة مراعاة حقوق الإنسان في جمهورية الشيشان. وهي تلاحظ أن هذا قد تجلى مرة أخرى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في مجلس دوما الدولة التابع للجمعية الاتحادية خـــلال جلســـات الاســـتماع البرلمانية التي عقدت بشأن "تنظم الأنشطة بهدف إعادة تأهيل الاقتصاد والقطاع الاجـــتماعي ومراعاة حقوق وحريات الأفراد والمواطنين في جمهورية الشيشان". وتشير السلطات الروسية إلى أن الســـيد ف. شويمر، الأمين العام لمجلس أوروبا، ووفدا من الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا برئاسة اللورد جود قد شاركا في جلسات الاستماع ولاحظا بصفة خاصة أن هذه الجلسات كانت صريحة وبناءة. وتشير الحكومة إلى أن المشتركين في جلسات الاستماع البرلمانية قد أوصوا بأن يتخذ رئيس وحكومة الاتحاد الروسي تدابير بهدف تحسين تنسيق عمل الوكالات الاتحادية في جمهورية الشيشان ومراقبة أنشطتها، وتأمين الأداء الأمثل لنظام الإدارة الداخلية لهذه الجمهورية وتفعيل عملية الإدارة السلمية. وتلاحظ السلطات الروسية أن حل الأزمة الشيشانية، وفقا لرأي المشـــتركين في جلسات الاستماع، يمكن أن يتيسر من خلال وضع وتنفيذ برامج اتحادية تكفل عودة الأشخاص الذين أجبروا على النزوح؛ وتوفير فرص العمل لسكان الشيشان؛ وإعادة إنشاء النظام الطبي؛ وإعادة إنشاء النظام التعليمي وتطويره. وعلاوة على ذلك، تلاحظ السلطات الروسية أن المشتركين في جلسات الاستماع قد أعربوا عن قلقهم إزاء تزايد عدد انتهاكات حقوق الإنسان من قبل أفراد القوات العسكرية. كما تلاحظ السلطات أن

المشتركين في جلسات الاستماع قد أوصوا بأن تتخذ وزارة الدفاع تدابير فيما يتعلق بالاستخدام غير المقبول للقوة وممارسة العنف والقمع ضد السكان المدنيين.

٢٩- وتشير السلطات الروسية إلى أنه تم استحداث منصب وزاري في الاتحاد الروسي (بموجب المرسوم الصادر عن رئيس الاتحاد الروسي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠) في إطار الخطة الرامية لوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ وتطبيق سياسة لإعادة تأهيل الشيشان من أجل تعزيز تنسيق أنشطة الأجهزة التنفيذية الاتحادية المعنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لجمهورية الشيشان. فقد تم تعيين السيد ف. ف. إلاجين في هذا المنصب. وتم وضع برنامج لإعادة تأهيل الاقتصاد والهياكل الأساسية الاجتماعية للشيشان لعام ٢٠٠١، وقدم هذا البرنامج إلى حكومة الاتحاد الروسي من أجل إقراره. وتلاحظ السلطات الروسية أن الكلفة الإجمالية لهذا البرنامج تبلغ ١٦,٣ مليار روبل.

٣٠- ويشير الاتحاد الروسي إلى أن عمل الوكالات العامة ووكالات الدولة المسؤولة عن ضمان مراعاة حقوق الإنسان في جمهورية الشيشان ينسق إلى حد بعيد من قبل لجنة مجلس دوما الدولة المعنية بإعادة الحياة الاجتماعية - السياسية والاجتماعية - الاقتصادية إلى حالتها الطبيعية ومراعاة حقوق الإنسان في جمهورية الشيشان (والرئيس المؤقت لهذه اللجنة هو السيد ف. ن. نيكيتين). وتلاحظ السلطات الروسية أن هذه اللجنة تقوم بجمع وتحليل الشكاوى والرسائل الواردة من شعب الشيشان فيما يتصل بمراعاة الحق في العمل والحق في الحماية من البطالة، والحق في حماية الصحة والحق في التعليم. وعلاوة على ذلك، تشير السلطات الروسية إلى أن أعضاء اللجنة يولون اهتماما خاصا لمهمة ضمان حق المواطنين في الدفاع القانوني وفي الاستفادة من مساعدة قانونية مؤهلة.

٣١- وفي الرسالة التي تلقتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، تم تقديم تفاصيل كثيرة فيما يتصل بتثقيف وتدريب أفراد القوات العسكرية والمسؤولين المكلفين بإنفاذ القوانين في مجال القانون الإنساني وحقوق الإنسان. وذكر أن هناك الكثير من الدورات التدريبية التي تنظم في مؤسسات تدريب العسكريين والمسؤولين عن إنفاذ القوانين، وأن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقدم أيضا مجموعة واسعة ومتنوعة من أشكال المساعدة في هذا المجال.

٣٢- وتوضح السلطات الروسية في المعلومات المقدمة بأن روسيا تعتبر القرار المعنون "الحالة في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي" الذي اعتمدته لجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين قرارا غير مقبول. وفي رأي السلطات الروسية أن الاعتبارات السياسية كانت الدافع الوحيد لاعتماد هذا القرار الذي لا يعكس بأي حال من الأحوال الوضع الحقيقي في الشيشان. وتفيد السلطات الروسية بأنه تم إنشاء شبكة من المؤسسات الحكومية والعامة من أجل صون وحماية جميع حقوق الإنسان وحرياته واستعادة الشرعية. وتشير

السلطات الروسية إلى أن المراقبين الروس والدوليين المحايدين يرون أن حالة حقوق الإنسان في الشيشان قد أخذت تشهد تحسنا مطردا.

٣٣- ويشير الاتحاد الروسي إلى أن هناك اقتناعا سائدا في روسيا بأن استعادة الشرعية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية في جمهورية الشيشان لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التعاون والحوار وليس من خلال المحاولات الرامية إلى ممارسة الضغوط السياسية.

رابعا - المعلومات الواردة من المنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها وغيرها من المنظمات

مجلس أوروبا

٣٤- يرد أدناه ملخص للمعلومات الواردة من مجلس أوروبا:

(أ) إن لجنة الوزراء تتابع عن كثب التطورات في الشيشان على أساس التقارير الشهرية المنتظمة التي يقدمها الأمين العام بشأن وجود الخبراء التابعين لمجلس أوروبا في مكتب السيد كالمانوف. وتناقش الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا الحالة بصورة منتظمة على أساس التقارير المقدمة من مقرر لجنة الشؤون السياسية (اللورد جود) بعد زياراته إلى روسيا، بما في ذلك الشيشان. وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، حرم أعضاء الوفد الروسي إلى الجمعية البرلمانية من حقهم في التصويت في الجمعية. وجرت مناقشة حول هذه المسألة خلال دورة الجمعية البرلمانية المعقودة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، اعتمدت الجمعية البرلمانية القرار ١٢٤١ الذي جاء فيه ما يلي:

"على الرغم من أنه قد تم مؤخرا إحراز بعض التقدم، فإن الجمعية البرلمانية لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في جمهورية الشيشان. بيد أنها تعتقد أن الوفد البرلماني الروسي يستحق أن يمنح فرصة أخرى لكي يثبت أنه مستعد للتأثير في تحسين الحالة في جمهورية الشيشان وقادر على ذلك. وتقرر الجمعية البرلمانية، بعد أن نظرت في هذه المسألة، أن تصدق على وثائق تفويض الوفد الروسي الجديد".

(ب) قررت الجمعية البرلمانية أن تضم جهودها إلى جهود البرلمانيين الروس وأن تنشئ فريقا عاملا مصغرا مشتركا يضم ممثلين من الجمعية البرلمانية ومجلس دوما الدولة من أجل الاستعراض المستمر للتقدم المحرز في تنفيذ توصيات الجمعية البرلمانية، فضلا عن التوصيات التي صاغها أعضاء مجلس دوما الدولة عقب جلسة الاستماع التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ سواء فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان أو بمجمل جهود إعادة البناء. وسيقدم الفريق العامل تقارير منتظمة إلى الجمعية البرلمانية وإلى مجلس دوما الدولة.

(ج) عقد الأمين العام لمجلس أوروبا في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ اتفاقا مع وزير خارجية الاتحاد الروسي بشأن قيام مجلس أوروبا بتوفير مساعدة من خبرائه الاستشاريين لمكتب الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي المعني بتعزيز حقوق الإنسان والحقوق والحريات المدنية في جمهورية الشيشان. وقد تم تمديد سريان هذا الاتفاق حتى ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١. واستنادا إلى هذا الاتفاق، لا يزال ثلاثة من موظفي مجلس أوروبا يعملون في مكتب السيد كالمانوف في زنامينسكوي منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ على أساس تناوبي. وقد ساعد خبراء مجلس أوروبا في إنشاء هذا المكتب وفي بدء عملياته وتطويرها.

(د) قام مفوض حقوق الإنسان في مجلس أوروبا بزيارة الشيشان مرتين، وهو يستعد للقيام بزيارة جديدة إلى المنطقة (لربما في شباط/فبراير ٢٠٠١). وبناء على اقتراحه، عقدت حلقة دراسية بشأن "الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان" اشتركت في تنظيمها حكومة الاتحاد الروسي ومجلس أوروبا في فلاديكافكاز بروسيا في ٣٠ و٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠.

(هـ) تلقت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان نحو ٩٠ حالة فردية فيما يتصل بانتهاكات حقوق الإنسان في الشيشان. وقد أحالت المحكمة في الصيف الماضي ست حالات إلى السلطات الروسية. وتجري معالجة الحالات المتبقية.

(و) قامت لجنة مجلس أوروبا المعنية بمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة بزيارتين إلى منطقة شمال القوقاز في الاتحاد الروسي (٢٦ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ٢٠٠٠؛ و٢٠-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠). وركز الوفد اهتمامه على معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم للاشتباه بارتكابهم جرائم في الشيشان. وقام الوفد بزيارة زنزانات الشرطة ومرافق الاحتجاز قبل المحاكمة في الشيشان، كما زار قاعدة خانكالا العسكرية بالقرب من غروزني ومرافق الاحتجاز والمرافق الطبية في جمهوريات الاتحاد المجاورة. وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، نشرت الملاحظات الأولية التي أبداها وفد لجنة منع التعذيب بعد الزيارة الأولى، وذلك بناء على طلب السلطات الروسية. أما الملاحظات التي خلص إليها الوفد عقب الزيارة الثانية فلم يعلن عنها.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

٣٥- يرد أدناه ملخص للمعلومات المقدمة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا:

(أ) لم يتسن ضمان إعادة وزع الفريق التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمعني بتقديم المساعدة إلى الشيشان. ففي الوقت الحاضر، لا يزال الموظفون الدوليون التابعون لفريق المساعدة يعملون من مقرهم المؤقت في موسكو. وقد أنشأ الفريق مكتبا في قرية زنامينسكوي (مقاطعة ناترشني) في الشيشان. ويعمل في هذا المكتب موظفون محليون فقط. وتعتزم رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تتخذ الخطوات الملائمة بغية ضمان

التوصل في وقت مبكر إلى إعادة وزع فريق المساعدة في الشيشان. ولا تزال المشاورات جارية مع الاتحاد الروسي في هذا الصدد.

(ب) يقوم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتقديم المساعدة التقنية لمكتب الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي المعني بتعزيز حقوق الإنسان والحقوق والحريات المدنية في جمهورية الشيشان. وهذا يشمل: تصميم قاعدة بيانات محوسبة لمعالجة الشكاوى المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان (وهو مشروع ممول من حكومة النرويج)؛ وتنظيم دورات تدريبية للموظفين بشأن معايير حقوق الإنسان والمهارات الأساسية في مجال إجراء المقابلات المتعلقة بحقوق الإنسان، وتقديم التقارير ومعالجة الحالات (يحصل هذا المشروع على دعم مالي من حكومة النمسا ويجري تنفيذه بالتنسيق مع مجلس أوروبا). كما أن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان قد قام أحيانا بتوجيه استفسارات إلى مكتب الممثل الخاص، استنادا إلى معلومات تلقاها من منظمات غير حكومية فيما يتعلق بالمحتجزين أو "المختفين" من بين المدافعين عن حقوق الإنسان.

(ج) في آذار/مارس ٢٠٠٠، قام وفد من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بصحبة ممثلين من اللجنة المركزية للانتخابات التابعة للاتحاد الروسي، بزيارة إلى منطقة شمال القوقاز من أجل تقييم حالة الاستعدادات في الشيشان فيما يتصل بالانتخابات الرئاسية للاتحاد الروسي. وخلص الوفد إلى استنتاج مفاده أن الظروف النموذجية فيما يتصل بالانتخابات والأنشطة السابقة للانتخابات لا وجود لها في الشيشان بسبب الحملة العسكرية المستمرة في أنحاء من هذا الإقليم وبسبب الظروف الأمنية السائدة في مناطق أخرى. ولم يقم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بنشر أي مراقبين في الشيشان يوم الانتخابات. كما أن المكتب لم يراقب الانتخابات الفرعية التي أجريت في آب/أغسطس لانتخاب ممثلي الشيشان في مجلس دوما الدولة.

(د) قام مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بإسداء المشورة لمكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والصراع المسلح، استنادا إلى ما يقوم به المكتب من رصد لحالة حقوق الإنسان في جمهورية الشيشان (حيث كانت حالة الأطفال في الصراع المسلح مجالا من المجالات ذات الأولوية بالنسبة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أثناء الرئاسة النمساوية).

(هـ) وسعى مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى المحافظة على اتصالات مع الفعاليات ذات الصلة في الاتحاد الروسي، ولا سيما بافل كراشينينكوف، رئيس اللجنة الوطنية العامة للتحقيق في انتهاكات القانون ومراعاة حقوق الإنسان في شمال القوقاز، والسيد أولغ ميرونوف، مفوض حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي، والمنظمات غير الحكومية البارزة. وقد اشتملت المناقشات مع جميع هذه الجهات التي حاورها مكتب

المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٠ على اقتراح قدمه المكتب يدعو إلى توفير تدريب أساسي في مجال حقوق الإنسان لأفراد القوات العسكرية وقوات الأمن الروسية، وذلك في إطار التدريب الذي تحصل عليه القوات الروسية المشاركة في عمليات حفظ السلم الدولية.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

٣٦- يرد أدناه ملخص للمعلومات المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين:

(أ) بالنظر إلى الحالة الراهنة في شمال القوقاز، وبخاصة بطء التقدم المحرز في إيجاد حل سياسي للنزاع في الشيشان، فإن محور التركيز الأهم لجميع أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في المنطقة يظل يتمثل في المحافظة على ملاذ آمن في أنغوشيا للشيشانيين المشردين داخليا إلى أن يتهيأ جو يفضي إلى ضمان العودة الآمنة إلى المناطق المتأثرة من جراء النزاع. وتعتمد مفوضية شؤون اللاجئين نهجا حذرا في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في الشيشان وذلك من أجل تجنب توليد شعور زائف بالأمن لدى المشردين داخليا في منطقة لا تستطيع فيها المفوضية أن تضطلع حتى بقدر محدود من عمليات رصد الحماية الموفرة لهؤلاء الأشخاص، كما أنها لا تزعم أنها تستطيع أن تلبي الاحتياجات الهائلة للمساعدة الأساسية.

(ب) بالنظر إلى أن الحالة الأمنية المتغيرة في المنطقة تثير صعوبات بالنسبة للتخطيط الطويل الأجل، فإن مفوضية شؤون اللاجئين تتمسك بموقف مفاده أن موظفيها، الوطنيين والدوليين على السواء، ينبغي أن يظلوا في أنغوشيا. وقد واصلت المفوضية تقديم مواد الدعم الأساسية لتأمين البقاء في فصل الشتاء (النوافذ ومواد بناء الأسقف) لنحو ٧٥٠ أسرة فضلا عن توفير الإغاثة للشيشانيين المشردين داخليا في الشيشان نفسها. إلا أن المفوضية لا تتصور تقديم المزيد من المساعدة في توفير المواد الأساسية من أجل إعادة بناء المآوي لأن هذا يعتبر من مسؤوليات السلطات الاتحادية.

(ج) تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدعم جهود الحكومة الرامية إلى إعادة إنشاء إدارة مدنية وإعادة إرساء سيادة القانون داخل الشيشان من خلال مبادرة تدريب القضاة ووكلاء النيابة والمحامين والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون. وهذه المبادرات تحدث خارج الشيشان لكي لا يكون هناك انطباع بأن العودة إلى الجمهورية آمنة في هذه المرحلة.

(د) تواصل المفوضية العمل عن كثب مع العديد من المنظمات الوطنية غير الحكومية في الاتحاد الروسي، بما فيها تلك المنظمات العاملة داخل الشيشان. وتضطلع المنظمة غير الحكومية المعروفة باسم "جمعية الذكرى" بأنشطة الرصد والتمثيل القانوني، بينما تقوم منظمة أخرى شريكة هي المنظمة غير الحكومية المعروفة باسم "صوت الجبال" بتوفير التدريب من أجل إشاعة الوعي فيما يتعلق بالألغام الموجودة في الشيشان وأنغوشيا.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

٣٧- يرد فيما يلي ملخص للمعلومات المقدمة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية:

(أ) تركز الجزء الأعظم من عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال عام ٢٠٠٠ على الحالة الإنسانية في شمال القوقاز حيث كان لنتائج الأزمة في جمهورية الشيشان تأثير على حياة نحو ٠٠٠ ٣٣٠ من الأشخاص المشردين داخليا وما يصل إلى ٠٠٠ ٦٩٠ من أهالي هذه المنطقة.

(ب) وقعت حكومة الاتحاد الروسي والأمم المتحدة في ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٠ مذكرة تفاهم بشأن العمل الإنساني في منطقة شمالي القوقاز. وفي ٢٨-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وجه نداء موحد مشترك بين الوكالات لتأمين ما مجموعه ٤٤,٩ مليون دولار من أجل العمل الإنساني في شمال القوقاز. ويتضمن النداء المشترك الخطوط العامة للبرامج الإنسانية للأمم المتحدة لعام ٢٠٠١.

(ج) وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، يقيم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية اتصالات نشطة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ويعقد اجتماعات منتظمة مع المكاتب المحلية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا.

منظمة الصحة العالمية

٣٨- يرد أدناه ملخص للمعلومات المقدمة من منظمة الصحة العالمية:

(أ) تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن النزاع المسلح في الشيشان قد أفضى إلى ظهور حالة طارئة معقدة في منطقة شمال القوقاز حيث كانت أنغوشيا ثاني الجمهوريات الأشد تأثرا بهذه الحالة بعد جمهورية الشيشان وذلك بسبب حدوث تدفق هائل إليها من الأشخاص المشردين داخليا.

(ب) وفي جمهورية أنغوشيا، هناك ما يقدر بثلث مجموع الأشخاص المشردين داخليا (٠٠٠ ٣٨ شخص) يعيشون حاليا في مخيمات أو في مستوطنات أقيمت تلقائيا بينما يقيم العدد المتبقي من هؤلاء الأشخاص (٠٠٠ ١٢٠) مع أسر مضيفة. ويشكل الأطفال والنساء نحو ثلاثة أرباع مجموع الأشخاص المشردين داخليا. وتظل الأحوال المعيشية في مآوي القطاع الخاص وفي المخيمات وفي المستوطنات التلقائية بصفة خاصة، بالغة الصعوبة. ولا تزال الأعداد الكبيرة من الأشخاص المشردين داخليا في أنغوشيا تواجه مشاكل فيما يتعلق بإمدادات المياه النظيفة والظروف الصحية على الرغم من المساعدات الكبيرة المقدمة من المجتمع الدولي. ويلزم زيادة دعم الخدمات الصحية التي تتعرض لضغوط وأعباء شديدة وذلك من أجل ضمان جودة خدمات الرعاية الطبية والإنصاف في توفيرها. ولا يزال هناك ما يقدر بنحو ٠٠٠ ١٧٠ مدني مشردين داخل الشيشان نفسها. ويعيش

جزء كبير من الأهالي في الشيشان في مدن وبلدات تضررت من جراء التراع الذي شهدته الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ وتعرض الكثير منها لمزيد من الدمار، بما في ذلك المرافق الطبية، خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠.

(ج) ويتمثل الهدف الإجمالي لمنظمة الصحة العالمية الذي حددت خطوطه العامة في النداء الموحد المشترك بين الوكالات من أجل منطقة شمال القوقاز (الاتحاد الروسي) في التقليل من مسببات الأمراض والوفيات التي يمكن الوقاية منها إلى أقصى حد والتخفيف من المعاناة الناجمة عن الاصابة بالعجز لدى الأشخاص المشردين داخليا والأسر المضيفة لهم وكذلك فيما بين السكان المتأثرين في الشيشان نفسها.

(د) إن الحالة الأمنية المتدهورة باستمرار في هذه المنطقة تهدد السكان المدنيين فضلا عن موظفي المنظمات الإنسانية العاملة من أجل التخفيف من حدة معاناة السكان. كما أنها تعيق قدرة منظمات الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الصحة العالمية، على أن يكون لها وجود فعلي في الشيشان. وبالإضافة إلى أن البرنامج الحالي لمنظمة الصحة العالمية في مجال تقديم المساعدة الطارئة لمنطقة شمال القوقاز يقدم هذه المساعدة للشيشان المشردين في جمهوريات أنغوشيا وشمال أوسيتيا وداغستان المجاورة، فإنه يشمل أيضا وإلى أقصى حد ممكن تقديم المساعدة المباشرة للسكان داخل جمهورية الشيشان.

(هـ) وتهدف الخطط الحالية لمنظمة الصحة العالمية إلى تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، وهياكل الرعاية الصحية الشيشانية وغيرها من الشركاء المحتملين داخل الشيشان، في الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الصحة العالمية في مجال تقديم المساعدة الطارئة.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

٣٩- يرد أدناه ملخص للمعلومات المقدمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

(أ) استقبل رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير ف. بوتين، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدكتور جاكوب كلينبيرغر في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٠. وأعرب الرئيس بوتين عن موافقته على طلب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأن تتاح لها إمكانية الوصول إلى جميع الأشخاص المحتجزين في سياق العمليات الحربية الدائرة في الشيشان. ومع ملاحظة القيود الأمنية السائدة، أكد الرئيس بوتين أيضا ضرورة إتاحة وصول المساعدة الإنسانية التي تقدمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر دون أية عوائق إلى المشردين داخليا في الشيشان وفي مناطق الاتحاد الروسي المجاورة (انظر أيضا الفقرة ٢٧ أعلاه). وقد بدأت زيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أماكن الاحتجاز في الشيشان ومناطق الاتحاد الروسي المجاورة في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، قام مندوبو اللجنة الدولية للصليب الأحمر بـ ٥٩ زيارة إلى ٢٩ مكانا من أماكن الاحتجاز في الاتحاد الروسي، بما فيه الشيشان.

(ب) أحالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى السلطات الروسية في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ مجموعة أولية من التقارير السرية، بما في ذلك استنتاجات وتوصيات اللجنة الدولية للصليب الأحمر فيما يتعلق بظروف الاحتجاز وما يتصل بذلك من قضايا.

(ج) يتمتع مندوبو اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعلاقات عمل وظيفية ومثمرة وصريحة مع جميع السلطات المدنية والعسكرية في الاتحاد الروسي، بما في ذلك جمهورية الشيشان، وهي علاقات وثيقة الصلة بأنشطة الحماية والمساعدة التي تضطلع بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وهذه السلطات تشمل بصفة خاصة مكتب الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي المعني بتعزيز حقوق الإنسان والحقوق والحريات المدنية في جمهورية الشيشان، السيد كالامانوف.

المنظمات غير الحكومية

٤٠- إن المنظمات غير الحكومية، الدولية منها والوطنية، ما برحت تتابع عن كثب حالة حقوق الإنسان في الشيشان. وتقدم تقارير منتظمة في هذا الشأن من قبل منظمات من بينها مرصد حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، وأطباء العالم، وجمعية الذكرى. وتشير المنظمات غير الحكومية في تقاريرها إلى انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في الشيشان وضرورة إنشاء لجنة تحقيق وطنية مستقلة، وإلى ممارسة عمليات الاحتجاز التعسفي حيث يحتجز الكثير من الأشخاص في الحبس الانفرادي، وإلى حالات الإعدام بإجراءات موجزة، والقتل العشوائي للمدنيين. وفي عدد من الحالات، يتواصل توجيه انتقادات حادة بصدد هذه المسائل.

٤١- وقد أرسلت جمعية الذكرى العديد من الرسائل والتقارير إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان خلال السنة الماضية فيما يتصل بحقوق الإنسان في الشيشان. وبالإضافة إلى ما تقوم به الجمعية من عمليات رصد، فقد افتتحت مكاتب لتوفير المساعدة القانونية والاضطلاع بعمليات الرصد في مدينتي غروزني وأوروس مارتان في الشيشان. وتعتبر الجمعية أن المشاكل الرئيسية القائمة حاليا تتمثل في عمليات القتل العشوائي للمدنيين واختفاء الأشخاص المحتجزين. وبالإضافة إلى ذلك، تشتكي الجمعية من عدم توفر الإرادة لدى النيابة العسكرية والمدنية للتحقيق في هذه المزاعم. ومحاكمة المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات، حتى في الحالات التي تتوافر فيها أدلة واضحة.

٤٢- وقد قامت منظمة أطباء العالم مؤخرا بإبلاغ المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن الحالة الإنسانية في الشيشان آخذة في التردي. وتشير المنظمة إلى أن المعونة المقدمة غير كافية وأن السكان المدنيين يواجهون خطرا شديدا. ومن الشواغل الرئيسية لمنظمة أطباء العالم ما يتمثل في تحسين إمكانية وصول الإغاثة الإنسانية إلى المحتاجين إليها.

خامسا - الاستنتاجات

٤٣- إن مـــا قدمته حكومة الاتحاد الروسي من معلومات مفصلة وما أعربت عنه من استعداد لمواصلة الحوار والتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان هو أمر يثير الاستحسان. إلا أنه مما يثير بالغ القلق ورود تقارير عن اســتمرار انــتهاكات حقوق الإنسان في الشيشان والانتقادات المتصلة بمدى استجابة السلطات في التصدي لهذه الانتهاكات. والجدير بالملاحظة أن هذه التقارير صادرة عن مجموعة متنوعة من المصادر، بما فيها منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية روسية ودولية، وأعضاء في مجلس دوما الدولة (البرلمان الروسي). وتدل هذه التقارير عــلى أنه من الضروري بذل المزيد من الجهود الحثيثة لكي يتسنى القول إن هناك أوضاعا ملائمة لاحترام حقوق الإنسان قائمة في الشيشان. وكما يلزم بذل جهود حثيثة لمنع حدوث حالات الاختفاء والقتل الغامضة ولمكافحة الفســاد والتجاوزات وأعمال المضايقة عند نقاط التفتيش. وينبغي للخطوات المتخذة من أجل إعادة إنشاء نظام قضائي فعال أن تفضي إلى الاحترام الكامل لحق كل فرد في الدفاع عن حقوقه أمام هيئات مستقلة ونزيهة في إطار إجراءات تراعي فيها أصول المحاكمة العادلة.

٤٤- ولقــد شددت المفوضة السامية، في النهج الذي تتبعه إزاء قضية حقوق الإنسان في الشيشان، على أهمية وجــود استجابة موثوقة من قبل السلطات الروسية بما يتناسب مع حجم المزاعم التي تشير إلى حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وأوصت المفوضة السامية بإجراء تحقيق مستقل واسع النطاق باعتباره أنسب طريقة لمعالجة الشواغل المثارة. ويلاحظ أنه بالرغم من إنشاء عدد من الآليات البناءة، فإنه ليس لأي منها الخصائص التي تقترن عادة بإجراء مثل هذه التحقيقات المستقبلة.

٤٥- وتلاحــظ المفوضــة السامية أنه من الأمور التي تثير بالغ القلق وجود فجوة واسعة بين العدد الكبير من الشــكاوى المقدمة إلى مختلف أجهزة الحكومة وهيئاتها والعدد الصغير نسبيا من الدعاوى المقامة في المحاكم. وإذا كانت المعلومات المتاحة تعكس واقع الحال بالكامل، فإن هذا يعني أنه ينبغي اتخاذ المزيد من الخطوات الحازمة من أجل إنصاف ضحايا التجاوزات. وينبغي إجراء تحقيقات في جميع المزاعم المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان وفقا لــلمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، كما ينبغي اتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الصدد. ولا ينبغي السماح بــإفلات مــرتكبي الانــتهاكات الخطــيرة لحقوق الإنسان من العقاب و/أو عدم دفع أي تعويض لضحايا هذه الانتهاكات.

٤٦- ولا تزال ترد تقارير تشير إلى ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من قبل المقاتلين الشيشان ضد السلطات الاتحادية والمحلية وضد المدنيين. وتحث المفوضة السامية لحقوق الإنسان جميع المسؤولين عن هذه الأعمال عــلى وقف هذه الاعتداءات وعمليات اختطاف الأشخاص وأخذ الرهائن، وعلى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

٤٧- ومع الاعتراف بحق السلطات الروسية في اتخاذ التدابير الملائمة للتصدي للأنشطة غير المشروعة، ينبغي التأكيد مرة أخرى بأن جميع التدابير المتخذة ينبغي أن تكون متوافقة بالكامل مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٤٨- وتفيد السلطات الروسية بأنه تم تخصيص قدر كبير من الأموال لتحسين الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في الشيشان. ومع ذلك، فإن الحالة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعب الشيشان وفي المنطقة تظل تثير بالغ القلق. فلم يحدث أي تطور ذي شأن فيما يتصل بعودة الأشخاص المشردين إلى ديارهم. ولا تزال الوكالات الإنسانية تواجه قيودا شديدة فيما تضطلع به من أنشطة، الأمر الذي يرجع إلى أسباب أمنية أساسا. ولذلك تنبغي معالجة هذه المشكلة. ومن الأهمية بمكان أن يتم اتخاذ خطوات فعالة وتعاونية من قبل السلطات الاتحادية والمحلية والمجتمع الدولي من أجل توفير المساعدة الملائمة لأولئك الذين يحتاجون إليها في الشيشان وفي المنطقة المجاورة المتأثرة من جراء النزاع.

٤٩- وتظل المفوضة السامية مقتنعة بأن من شأن الزيارات التي يضطلع بها في إطار الآليات الخاصة التابعة للجنة حقوق الإنسان أن تؤدي دورا بالغ الأهمية في إحراز تقدم في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الشيشان، وهي تعتقد أنه من المهم أن يتم توجيه جميع الدعوات ذات الصلة للقيام بهذه الزيارات. وتعيد المفوضة السامية تأكيد استعدادها لزيارة المنطقة مرة أخرى إذا أمكن أن تكون مثل هذه الزيارة مجدية. والمفوضية السامية لحقوق الإنسان مستعدة للقيام، بالتعاون مع الشركاء، بتوسيع نطاق تعاونها التقني مع حكومة الاتحاد الروسي من أجل المساعدة في تلبية الاحتياجات القائمة في الشيشان. كما أن المفوضية السامية لحقوق الإنسان مستعدة لتوفير المزيد من المساعدة فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة للتصدي بالقدر الكافي لانتهاكات حقوق الإنسان، فضلا عن تقديم المساعدة في عملية تحقيق المصالحة.

الحواشي

(١) تقارير المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب (E/CN.4/2001/66)، والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة (E/CN.4/2001/73 وAdd.1)، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي (E/CN.4/2001/9 وAdd.1)، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأشخاص المشردين داخليا (E/CN.4/2001/5)، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح (E/CN.4/2001/76).

(٢) أفرج عن السيد كينيث غلوك في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠١.

- - - - -